الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.44

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ من جدول الأعمال
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

فنزويلا*: مشروع قرار

كفالة الدعم الفعال للمتابعة المستدامة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت بموجبه توافق آراء مونتيري[(١)] الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن نتائج المؤتمر عرضا للتدابير المتخذة وكذلك مقترحاته من أجل كفالة تقديم دعم فعال بأعمال الأمانة لجهود متابعة نتائج المؤتمر،

وإذ تؤكد أهمية إجراء متابعة مستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر وكفالة دعم فعال بأعمال الأمانة لها، عملا بالفقرة ٧٢ من توافق مونتيري، بالاستفادة من الطرائق المبتكرة القائمة على المشاركة وما يتصل بذلك من ترتيبات للتنسيق استخدمت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

181102 181102 02-70019 (A)
0270019

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس ضمن أمور أخرى الترويج لاستجابة متماسكة ومتكاملة من جانب مختلف الإدارات والوحدات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، كل في سياق اختصاصه،

وإذ تشير أيضا إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثانية والأربعين الذي أوصت فيه اللجنة بأن يقوم الأمين العام، في أعقاب تأييد الجمعية العامة لتوافق آراء مونتيري، بإعداد اقتراح لبرنامج فرعي جديد لتمويل التنمية في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، كي تنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين[٢]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣] الذي تضمن مقترحات بشأن كفالة دعم فعال بأعمال الأمانة، وأوصى فيه بأن توفر الجمعية العامة مزيدا من التوجيهات لكفالة متابعة فعالة ومستمرة لأعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فيما يتعلق بكل من العملية الحكومية الدولية والدعم بأعمال الأمانة، في ضوء النهج المعروضة في التقرير، وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن جهود المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤]،

وإذ تضع في الاعتبار التدابير المتخذة والمقترحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء والأمين العام في إطار العملية الراهنة الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة،

١ - **تؤكد مجددا** أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يمثل نهجا جديدا للمجتمع الدولي في مجال التعاون الإنمائي، وأن العمل على تنفيذه ومتابعته ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى وأن يحتل موضعا محوريا في نشاط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن هيكلا مركزيا رفيع المستوى للدعم بأعمال الأمانة داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأن تكون وظيفته المميزة توفير الدعم الفعال والفني بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل لها في المؤتمر الدولي لتمويل

---

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/57/16)، الفقرة ١٠٧.

(٣) A/57/344.

(٤) A/57/319.

التنمية تمشيا مع المقترح الوارد في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر[٢] وذلك بالتعاون مع الوكالات الأخرى والمؤسسات صاحبة المصلحة؛

٣ - **يقرر** أن يكون لوظائف هيكل الدعم بأعمال الأمانة الجديد طابع متكامل شامل كلي، وأن تتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) القيام بدور مركز التنسيق داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لجملة أعمال المتابعة الخاصة بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بما يشمل جوانب التعاون والتفاعل اللازمة مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة واللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية، فضلا عن الهيئات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) توفير أعمال الأمانة للعمليات الحكومية الدولية المناط بها متابعة نتائج مؤتمر مونتيري، بما في ذلك إعداد التقارير الخاصة بالجهات المتعددة صاحبة المصلحة وغير ذلك من الوثائق، وتشمل العمليات المذكورة ما يلي: '١' الاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى الذي يعقد فيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية وأية هيئة حكومية دولية أخرى بالتعاون مع شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و '٢' حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، والذي يعاد تنظيمه حاليا؛

(ج) دعم وتيسير مشاركة الجهات غير المؤسسية صاحبة المصلحة (المجتمع المدني وقطاع الأعمال) في الأحداث المتصلة بعملية تمويل التنمية؛

(د) المتابعة الدقيقة للمداولات الجارية في ساحة الأمم المتحدة وغيرها من الساحات على السواء بشأن المسائل والسياسات المتصلة بالتعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي والمساهمة فيها عند الاقتضاء؛

(هـ) مواصلة استعراض الإجراءات المتخذة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في إطار متابعة نتائج المؤتمر وكذلك في إطار التعاون الدولي الاقتصادي والمالي والإنمائي بوجه عام، ودعم تلك الإجراءات عند الاقتضاء؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ تدابير فورية لكي يبدأ هيكل الدعم بأعمال الأمانة عمله في أقرب وقت ممكن، وإيلاء أولوية للمهام الأساسية التالية المتصلة بأنشطة المتابعة: (أ) الترويج لاتباع نهج متماسك ومتكامل داخل الأمم المتحدة إزاء المسائل المتعلقة بتمويل التنمية؛ (ب) تكثيف التفاعل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك مع المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة؛ (ج) مواصلة إشراك

الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
(د) إعداد مُدخلات لكي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية المعنية، خاصة الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء وجميع المؤسسات صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية إلى أن تخص بالمؤازرة الكاملة الهيكل الجديد المعني بتوفير الدعم بأعمال الأمانة وأن تتعاون معه في أداء مهامه، بما يشمل إعارة موظفين دائمين للعمل لديه عند الاقتضاء والإمكان؛

٥ مكررا - **تدعو أيضا** جميع الجهات غير المؤسسية من أصحاب المصلحة في عملية تمويل التنمية إلى أن تخص بمؤازرتها الكاملة الهيكل الجديد المعني بتوفير الدعم بأعمال الأمانة وأن تتعاون معه في أداء لمهامه؛

٦ - **تقرر** ضرورة العمل على تنفيذ أحكام هذا القرار في المرحلة المبدئية، بقدر المستطاع، باستخدام الموارد المتوفرة اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٣ مع مراعاة المقترحات التي أوردها الأمين العام في الفقرة ٤٨ من تقريره عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بشأن ضرورة ضمان مشاركة واسعة النطاق من جانب الوكالات والتعاون الوثيق فيما بينها، وكذلك باستخدام الموارد المتاحة خارج نطاق الميزانية، وتطلب في هذا السياق من الأمين العام مواصلة التماس التبرعات للصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - **تقرر** أن تدرج في برنامج العمل الاعتيادي للجمعية العامة بندا بعنوان ''متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''.